



وزارة التخطيط

دائرة التعاون الدولي

نموذج تقرير مشاركة في البرامج التدريبية

أولاً : معلومات المشترك

اسم المشترك	د. محمد شهاب احمد عبدالله
التحصيل الدراسي والاختصاص	دكتوراه اقتصاد
العنوان الوظيفي	رئيس ابحاث اقدم اول
اسم الجهة الحكومية	وزارة التخطيط
البريد الالكتروني	ms.ms6820@yahoo.com
رقم الهاتف	07704291387

ثانياً : معلومات البرنامج التدريبي

عنوان البرنامج	ادارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية
طبيعة البرنامج التدريبي	افتراضي + حضوري
البلد	دولة الكويت
الجهة الراعية	صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الاوسط
الجهة المنظمة	صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الاوسط
مدة البرنامج	الجلسات الافتراضية من 5 - 20/1/2026
التاريخ	الجلسات الحضورية من 1/25 الى 5/2/2026
الجهات الحكومية المشاركة في البرنامج	وزارة المالية

سلطنة عُمان ، المملكة الاردنية الهاشمية ، الجزائر ، ليبيا، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر، جمهورية تونس ، جمهورية الصومال ، جمهورية السودان ، جمهورية موريتانيا	البلدان المشاركة الاخرى
--	-------------------------

ثالثا : محاور ومواضيع البرنامج التدريبي

تناولت هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات التابع لصندوق النقد الدولي، قضايا السياسات الاقتصادية الكلية والتحديات التي تواجهها البلدان الغنية بالموارد. لتتيح للمشاركين فهم المسائل ذات الصلة بالاقتصاد الكلي للنمو والتنوع، وإدارة سياسة المالية العامة، وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، وإدارة أصول القطاع العام في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. هذه دورة مُدمجة تُقدم على مرحلتين، إحداهما افتراضية والأخرى حضورية. المرحلة الافتراضية من الدورة في الفترة من 5 إلى 20 كانون الثاني 2026، أما المرحلة الحضورية والتي عقدت في الكويت للمدة من 25 كانون الثاني لغاية 5 شباط 2026 في مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط. وقد تضمنت الدورة على مزيج من المحاضرات، والحلقات التطبيقية العملية، وجلسات النقاش، ودراسات حالات للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية. فقد تناولت الدورة مجموعة مترابطة من الموضوعات، يمكن تصنيفها ضمن المحاور الآتية:

- اسواق السلع الاساسية الأولية وديناميكياتها من حيث التحليل التاريخي لاسواق تلك السلع، وخصائص اسعارها واحتياطياتها في باطن الارض، والتطورات لافاق اسواق السلع من حيث الاسعار والكميات .
- النمو الاقتصادي والموارد الطبيعية من حيث نظريات النمو والمحركات الرئيسية ودور وفرة الموارد وكيفية تعزيز النمو واستدامته في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.
- التنوع الاقتصادي والموارد الطبيعية من خلال التطرق الى ماهو التنوع الاقتصادي ولماذا وكيف يتم ذلك .
- الموارد الطبيعية والنمو الشامل من حيث التعريف والاهمية والقياس وماهي السياسات التي تعزز النمو الشامل .
- لمحة عامة عن التحول في مصادر الطاقة وماهي التحديات والفرص والخيارات السياسية على المستوى الهيكلي لمصدري الوقود الاحفوري، فضلا عن التحديات والفرص والخيارات السياسية على المستوى الهيكلي لمصدري الوقود الحيوية الجديدة
- اطر المالية العامة في الدول الغنية بالموارد الطبيعية تعريفها ومكوناتها الاساسية وكيفية ادارة التقلبات واستنزاف الموارد واطر صندوق النقد الدولي لاستمرارية اوضاع المالية العامة والدوافع الاحترازية ، والتعبئة الفعالة للموارد الطبيعية واستخداماتها من حيث الوعاء الضريبي الاوسع وحجم الانفاق وتركيبته ودور مؤسسات المالية العامة.

- صناديق الثروة السيادية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية وعلاقتها بالميزانية، وتخصيص الأصول لصناديق الثروة السيادية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية مع دراسة حالات تطبيقية لاستمرار اوضاع المالية العامة.
- اصلاح دعم الطاقة من حيث التعريف والحجم والاثار والمعوقات التي تواجه عملية الاصلاح وتصميمه، مع دراسة حالة تطبيقية لقواعد المالية العامة لادارة التقلبات لايرادات الموارد الطبيعية.
- أنظمة المالية العامة والشفافية في ادارة الموارد الطبيعية من حيث الاهداف الرئيسية لانظمة المالية العامة في الصناعات الاستخراجية، انواع أنظمة المالية العامة والتجارب الدولية في تطبيقها، وتقييم تلك الأنظمة ونماذجها، وما هي افضل الممارسات والسياسات التي تعزز الشفافية، والشروط الحاكمة للمالية العامة المتبعة في استخراج الموارد الطبيعية.
- أنظمة السياسة النقدية وسعر الصرف في الدول الغنية بالموارد الطبيعية من حيث مفهوم واهمي سعر الصرف الحقيقي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، واطر السياسة النقدية وأنظمة سعر الصرف وايهما الانسب في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، والمرض الهولندي وتأثيره في اختيار نظام سعر الصرف.
- السياسات الاقتصادية الكلية والمالية للتعامل مع تدفقات الموارد الطبيعية، ومزيج السياسات ومواطن الضعف مع التطرق الى امثلة قطرية توضح التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية.
- تقسيم المشاركين الى ثلاث مجموعات لمناقشة ايجابيات وسلبيات مختلف قضايا السياسة العامة الراهنة التي تواجه البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مع التهيئة لاعداد العروض النهائية من خلال التطرق الى حالة دراسية لاحد البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، وقد تم اختيار حالة كل من العراق، المملكة العربية السعودية، الجزائر

أهداف الدورة :

- تحليل الأداء الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، بما في ذلك النمو، وشمول جميع فئات المجتمع، والتنوع، واستمرارية الأوضاع.
- تصميم أطر مالية عامة ملائمة، وتطبيق معايير مالية عامة مناسبة لتحديد ما إذا كان ينبغي استهلاك العائدات من مبيعات الموارد الطبيعية و/أو ادخارها و/أو استثمارها.
- تحديد الاستجابات الملائمة للسياسات الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار السلع الأولية.
- تصميم سياسات لتشجيع الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الهياكل المؤسسية الملائمة لصناديق الثروة السيادية.

رابعا : المنهاج التدريبي والمواصفات التخصصية

اعتمدت الدورة على أحدث النماذج التحليلية المعتمدة لدى صندوق النقد الدولي، ولا سيما أدوات تحليل استدامة المالية العامة، ونماذج الاقتصاد الكلي المفتوح، والقواعد المالية الهيكلية، وتحليل تخصيص الأصول في صناديق الثروة السيادية. يعتمد المنهاج على مزج بين الجانب النظري والتطبيقي، بالاستناد الى أحدث نماذج التحليل الكلي المستخدمة لدى صندوق النقد الدولي وفق بيانات حديثة وتقارير اقتصادية متخصصة وأوراق بحثية تطبيقية ونماذج قياسية لتحليل الاستدامة المالية.



وزارة التخطيط

دائرة التعاون الدولي

مدى الملاءمة للعراق

يتسم المنهاج بملاءمة عالية للواقع الاقتصادي العراقي، نظراً لاعتماد المالية العامة بدرجة رئيسة على الإيرادات النفطية، وما يرتبط بذلك من تقلبات دورية تستدعي اعتماد أطر مالية وقواعد انضباطية واضحة، فضلاً عن الحاجة إلى تسريع مسار التنويع الاقتصادي وتعزيز الشفافية المؤسسية، لاسيما وأن فهم دورات أسعار السلع وأثرها في الاستقرار المالي والنقدي، والذي يعد أساسياً في إعداد الموازنة وإدارة المخاطر. فهو يتكامل مع أهداف تنويع القاعدة الإنتاجية، بما يتيح إمكانية تقليص الاعتماد على العوائد النفطية لتمويل الإنفاق العام في العراق. من خلال تطوير قواعد مالية تحد من التقلبات المرتبطة بأسعار النفط وتعزز الاستقرار الكلي.

إمكانية التطبيق العملي يمكن الاستفادة من مخرجات الدورة في المجالات الآتية:

- تطوير إطار مالي متوسط الأجل أكثر انضباطاً.
- دراسة إمكانية تبني قاعدة مالية لإدارة الإيرادات النفطية.
- دعم جهود إنشاء/تفعيل صندوق سيادي وفق معايير الحوكمة الرشيدة.
- تقييم سياسات دعم الطاقة وتصميم مسارات إصلاح تدريجية.
- تعزيز التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في إدارة الصدمات.

المواصفات التخصصية : طبيعة المعلومات والمصادر

- قواعد بيانات دولية (أسواق السلع، الدين العام، المالية العامة)
- تقارير الاستقرار المالي العالمي.
- أوراق بحثية متخصصة في الاقتصاد الريعي.
- دراسات حالة واقعية.

مدى الملائمة للعراق: المنهاج ملائم بدرجة عالية للعراق للأسباب الآتية:

- اعتماد الاقتصاد على النفط.
- الحاجة لقواعد مالية واضحة.
- ضعف التنويع الإنتاجي.
- التحديات المرتبطة بالدعم.
- أهمية تطوير صندوق سيادي فعال.

إمكانية التطبيق العملي: يمكن الاستفادة من مخرجات الدورة في:

- إعداد إطار مالي متوسط الأجل.
- تطوير قواعد مالية نفطية.
- تقييم استدامة الدين العام.
- إعادة تصميم دعم الطاقة.
- تحسين التنسيق بين السياسة المالية والنقدية.

المواصفات المعتمدة في الدورة

- تحليل الاستدامة المالية.
- نماذج الاقتصاد الكلي المفتوح.
- قواعد مالية هيكلية.
- تحليل المرض الهولندي.
- نماذج تخصيص الأصول للصناديق السيادية.

خامسا : النشاطات الصفية والميدانية

أ- الصفية او النظرية :تضمنت الدورة على

- محاضرات تحليلية متقدمة مدعومة ببيانات تطبيقية.
- حلقات عمل تطبيقية لاحتساب مؤشرات الاستدامة المالية، تحليل ومحاكاة صدمات أسعار النفط.
- جلسات نقاش جماعي لتبادل الخبرات بين الدول المشاركة.
- إعداد عروض تقديمية ختامية تضمنت تحليل حالة دراسية لاقتصادات ريعية(العراق، المملكة العربية السعودية، الجزائر)، ، مكامن الضعف، والمقترحات الإصلاحية مع مناقشة البدائل السياسية الممكنة.

وقد أتاحت هذه الأنشطة تعزيز الفهم التطبيقي للمفاهيم النظرية وربطها بالواقع العملي.

ب- الميدانية: لا توجد

سادسا : التقارير والعروض التقديمية: تم تقديم عرض مشترك ضمن المجموعة

سابعا : البرامجيات والتقنيات التكنولوجية الحديثة

أ- البرامجيات:

بالنظر إلى الطبيعة التخصصية للدورة، فقد ركز البرنامج التدريبي على استخدام أدوات تحليل كلي ومالي معتمدة في المؤسسات الدولية، ولم يقتصر على الطرح النظري، بل تضمن تطبيقات عملية باستخدام برمجيات تحليل البيانات والنمذجة، وأهمها:

- برامج تحليل البيانات الإحصائية وجداول البيانات المتقدمة (Excel) تم استخدامه في:
- إعداد نماذج تحليل استدامة المالية العامة.
- محاكاة سيناريوهات صدمات أسعار النفط.
- احتساب مؤشرات العجز الهيكلي والفجوة المالية.

- الفائدة المؤسسية: يمكن اعتماده في دوائر الموازنة والسياسات الاقتصادية لإعداد سيناريوهات متعددة عند إعداد مشروع الموازنة العامة.
- نماذج الاقتصاد الكلي المبسطة استخدمت لأغراض المحاكاة في (تحليل أثر تغير أسعار النفط على النمو والتضخم وسعر الصرف، اختبار بدائل القواعد المالية)
- القابلية للتطبيق: يمكن تطوير نماذج مماثلة بالتعاون بين وزارة التخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي
- ب- التقنيات الحديثة الأخرى: تضمنت الدورة عرضاً لعدد من التقنيات والمنهجيات الحديثة في إدارة الاقتصاد الكلي، من أبرزها:
 - القواعد المالية الهيكلية باستخدام مؤشرات سعر نفط مرجعي أو رصيد أولي هيكلي لتقليل أثر التقلبات.
 - نمذجة تخصيص أصول صناديق الثروة السيادية عبر استخدام منهجيات إدارة المحافظ الاستثمارية لتحديد التوزيع الأمثل للأصول.
 - تحليل السيناريوهات والمخاطر كأسلوب حديث في إعداد السياسات بدلاً من الاعتماد على تقدير واحد ثابت.
- إمكانية الاستفادة المؤسسية: تعزز هذه التقنيات قدرة المؤسسة على الانتقال من إعداد موازنات تقليدية إلى إعداد سياسات قائمة على تحليل المخاطر والتوقعات متعددة السيناريوهات.
- ت- أخرى
 - الاطلاع على تجارب دولية في إدارة الصناديق السيادية والربط الإلكتروني بين الصندوق والموازنة العامة.
 - منهجيات تقييم الأداء المؤسسي في إدارات المالية العامة.
 - تعزيز مفهوم الشفافية الرقمية في إدارة إيرادات الموارد الطبيعية.
- ثامناً: المواءمة ومحاور أخرى : يتسم البرنامج التدريبي بمواءمة عالية مع
 - 1- توجهات الإصلاح الاقتصادي.
 - 2- متطلبات تعزيز الاستدامة المالية.
 - 3- خطط تطوير إدارة الموارد الطبيعية.
 - 4- أهداف التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط.
- كما ينسجم مع توجهات إعداد إطار مالي متوسط الأجل وتطوير آليات تقييم المخاطر المالية، ويسهم في دعم التخطيط الاستراتيجي وربط السياسة المالية بالأهداف التنموية بعيدة المدى.

تاسعاً: التجارب المستفادة

- أهمية اعتماد قاعدة مالية واضحة لإدارة إيرادات النفط.
 - ضرورة بناء مصدات مالية لمواجهة الصدمات.
 - أهمية التنسيق المؤسسي بين السياستين المالية والنقدية.
 - أهمية تعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة الموارد الطبيعية.
- إمكانية التطبيق في العراق: يمكن تطبيق ما تم اكتسابه من معارف في تطوير إطار مالي متوسط الأجل، مع العرض هذا الإطار معمول به في العراق وبمشاركة الجهات ذات العلاقة لاستدامة المالية العامة مع اجراء بعض التحسينات من خلال اعتماد القواعد المالية المعيارية.

عاشراً: تقييم البرنامج التدريبي

أ- التقييم التنظيمي

الإيجابيات:

- تنظيم إداري دقيق.
- وضوح البرنامج الزمني.
- توفير بيئة تدريبية مناسبة.
- انسيابية إجراءات التنسيق.

ملاحظات تطويرية: يفضل زيادة مدة التطبيق العملي.

ب- تقييم المنهاج والمؤسسة التدريبية

الإيجابيات:

- منهج علمي رصين وحديث.
- مدربون ذوو خبرة عملية عالية.
- توازن بين النظرية والتطبيق.
- تنوع الخبرات بين المشاركين.

ملاحظات: كثافة المحتوى تتطلب مدة زمنية أطول.

ج- ملاحظات لتطوير البرامج اللاحقة: توفير منصة إلكترونية لتبادل الخبرات بين المشاركين.

الحادي عشر: التوصيات والمقترحات

- 1- استمرار المشاركة في البرامج المتخصصة التي ينظمها صندوق النقد الدولي لما لها من فائدة مباشرة في تطوير القدرات المؤسسية.
- 2- اقتراح إشراك عدد أكبر من الكوادر الفنية في الدورات اللاحقة لتعزيز التكامل المؤسسي.